"التجارة الدولية" قدر كيف نتعامل معه..؟!

كلما تأخرنا عن الانضمام كان التفاوض أصعب والشروط أعقد

في ندوة اقامتها غرفة صناعة دمشق مؤخرا حول «اتفاقية التجارة الدولية واثرها على الاقتصاد الوطني» قال الخبير الدولي طلال ابو غزالة «للبعث»: ان القادم الينا هو قطاع الخدمات بكل اشكاله حيث تشكل ٨٠ — ٩٠٪ من الناتج القومي للدول.

ونحن امام تفاوض طويل لذلك تقرر ان نبدأ المفاوضات على خمس خدمات رئيسية هي: الاتصالات — الخدمات المالية — انظمة المعلومات — الخدمات المهنية — تنقل البشر. حيث تم الاتفاق على الخدمات الثلاث الاولى لان فيها تقدما ومصلحة للدول المتقدمة كما انها تحتاج الى التقنية المتطورة.

واكد ابو غزالة على الزامية قيام السوق العربية حتى نضع حاجزا امام الاقتصاد العالمي باعتبار ان التجارة الدولية هي قدر وعلينا دراسة كيفية التعامل معه..؟

كما ان التجارة البينية العربية ضرورة لان الاتفاقية الدولية استثنت موضوع التعامل كالسوق الاوروبية او الامريكية.

لجان لدراسة المنعكسات

وعن الاثار والمنعكسات اجاب ابوغزالة: ان الانضمام للاتفاقية الدولية هو بداية المشاكل ولكن علينا ان نخوض التجربة، والمطلوب هو ان نشكل فريقا وطنيا للتفاوض مشكلا من الدولة والقطاع الخاص كهيئة وطنية لادارة عملية التفاوض ويتفرع عنها لجان تخصصية قطاعية تدرس كل منها اثر هذا الانضمام على القطاع كما تقوم الهيئة بتقديم الاوراق التي يحتاجها المفاوض الحكومي ودراسة اثار ما يتفق عليه على الاقتصاد الوطني.

وبخصوص التخوف من المخاطر والعواقب رد الخبير الدولي بأنه لاشك ان الانضمام فيه مخاطر ولكن هناك اختلاف في الاقتصادات ففي قطاع الخدمات عموما باستثناء الذي اقر منها من مصلحتنا تحرير التجارة فيها ويجب الا يكون عندنا عقدة من عدم القدرة على التنافس فليس ذلك حكما مسبقا علينا بالفشل ان ندخل النظام العالمي الجديد وان نأخذ كقدر على عدم التقدم، فهذا خطأ كبير.

ويضيف اننا الى الان لم نقم بدور كاف في تحضير المواقف خصوصا ان هناك فرصة تاريخية سنحت لنا «في سياتل» وسيكون لنا ايضا فرصة تاريخية اخرى في قطر. وفي هذا الاطار يثير البعض بان اتفاقية التجارة ليست قدرا، ولهم نقول بان الدول التي دخلت منذ البداية حصلت على افضل الميزات والتي اتت بعدها حصلت على ميزات اقل وهناك تنازلات اضافية للاعضاء.

وحول العمالة في الاتفاقيات قال انه ليس ثمة شروط دائمة واستثنائية ولكن يكيف تستضيع البلاد النامية التي تعتمد على اليد العاملة الرخيصة في بضائعها المصدرة ان تشترك في منظمة التجارة العالمية...

التجارة البينية

ويعود للتذكير انه يجب التكلم عن التجارة العربية البينية في الخدمات لان هذا مستقبلنا، فهل من المعقول ان يكون حجم الاقتصاد العربي يعادل اقتصاد اسبانيا ومجموع التجارة الخارجية العربية باستثناء النفط يعادل تجارة فنلندا ام الخمسة ملايين نسمة.

حرية التجارة

ويختتم ان المبدأ الاساسي هو حرية التجارة، فلم يكن هناك قيود والتاريخ والاجراءات الحمائية بدأت من الغرب.. كما ان هناك اشياء كثيرة ليس لدينا قدرة تنافسية فيها ولايمكن ان نكون فاعلين في الاندماج طالما ان القوة الاساسية متمركزة في الطرف الاخر وكلما تأخرنا عن الانضمام كان التفاوض اصعب.

فعند التأخير في محاكاة هذه القضية تصعب علينا الامور وتفرض علينا شروط ورغم ان احدا لن يستطيع ان يجبرنا على التخلي عن الثوابت. ولكن هناك متغيرات دولية على الساحة العالمية ولابد من المصداقية في التعامل معها.

وحول هذا الموضوع المثار كانت الاراء مجتمعة على ان ندرس امكانياتنا ونقاط القوة والضعف وبالتالي الاهتمام الوطني بدراسة معطيات اتفاقية التجارة الحرة وتحليل تجارب الاخرين والاستفادة منها ولن يكون ذلك الا بتنظيم ورش عمل لدراسة افاق وتجارب الدول وبالتالي التحضير والاستفادة من الخبراء. خاصة وانه بدأت العوامل الخارجية تظهر من خلال فتح الاسواق.

علي بلال قاسم

البعث / العدد ١١٤٨٢
٢٠٠٧/٤/٢٩